

# حق المتهم في المحاكمة السريعة: دراسة في الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية

أ. د. مشاري خليفة العيفان  
أستاذ القانون الجزائي  
كلية الحقوق، جامعة الكويت

د. فارس مناحي المطيري  
أستاذ القانون الجزائي المشارك  
قسم القانون، كلية الدراسات التجارية  
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت

## المخلص

يعد حق المتهم في محاكمته محاكمة سريعة من الحقوق البارزة في أغلب الوثائق الدولية والإقليمية والوطنية. وتختلف الأنظمة القانونية بحسب درجة الأهمية التي ينظر فيها لهذا الحق، فهناك بعض الدول لا تعرف أنظمتها القانونية هذا الحق كما هو الحال في دولة الكويت، بينما هناك بعض الدول تهتم بهذا الحق على مستوى النصوص الدستورية كالولايات المتحدة الأمريكية.

وتهدف هذه الدراسة لبيان موقف المشرع الأمريكي حيال حق المتهم في محاكمة سريعة (The Right to Speedy Trial)، كما تصبو هذه الدراسة، من خلال ما تقدمه من أفكار وتحليلات، إلى تقديم دعوة ومقترح مستقبلي للمشرع الكويتي من أجل تبني هذا الحق. وفي سبيل تحقيق الهدف من هذه الدراسة، فقد أثارنا العديد من التساؤلات التي دارت حول هذا الحق من حيث: وقت سريانه؟ وهل المشرع الأمريكي تبنى قاعدة محددة للقول بانتهاك هذا الحق؟ ومن المستفيد من هذا الحق؟ وهل يشترط أن يترتب ضرر للقول بوجود انتهاك لهذا الحق؟ وهل يشترط التمسك بهذا الحق للقول بوجوده؟ وهل تنظمه التشريعات بمدد زمنية محددة؟ وهل هناك مدد زمنية تستقطع من المدة المقررة له؟ وهل توجد أسس قانونية أخرى للقول بانتهاك هذا الحق؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات آثرنا تقسيم الدراسة إلى مطلبين، حيث تناول الأول حق المتهم في المحاكمة السريعة من حيث البداية والإخلال، أما الثاني فخصص لمتطلبات الإخلال بحق المتهم في محاكمة سريعة وجزاؤه.

**كلمات دالة:** حقوق الإنسان، المحاكمة الجنائية، العدالة الجنائية، الحريات الفردية، الأحكام الموضوعية، إجراءات المحاكمة.

## المقدمة

تبرز أهمية حماية حقوق الإنسان كمؤشر على تقدم المجتمعات ورقيها في الوقت المعاصر، ومن أبرز المجالات التي تبرز فيها هذه الحماية مجال المحاكمات الجنائية باعتبار أن لها علاقة أصيلة ومباشرة بحريات الأفراد وحقوقهم الأساسية، ويقوم المرتكز الأساسي في المحاكمات الجنائية على توفير عدالة للفرد المعني بتلك المحاكمات، سواء في مراحل الدعوى العمومية أو ما يسبقها من إجراءات.

ولا ريب أن التأخر في العدالة يعد من أهم المؤشرات على الإخلال بحقوق الفرد في تلقي محاكمة عادلة، لذلك نجد أن حق المتهم في محاكمته محاكمة سريعة من الحقوق التي تعد بارزة في أغلب الوثائق الدولية والإقليمية والوطنية. وتختلف الأنظمة القانونية بحسب درجة الأهمية التي ينظر فيها لهذا الحق، فهناك بعض الدول لا تعترف بأنظمتها القانونية بهذا الحق مثلما هو الحال في الكويت، بينما هناك بعض الدول تهتم بهذا الحق على مستوى النصوص الدستورية كالولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(1)</sup>، تتضمن النصوص الدستورية الكثير من الأحكام الموضوعية والإجرائية التي من شأنها تنظيم عملية الملاحقة الجنائية، وقد جاء مبدأ المحاكمة السريعة - كغيره من حقوق المتهم - ضمن إطار تلك النصوص الدستورية، لذلك نجد أن نص التعديل السادس من الدستور الأمريكي يقرر أنه: «في جميع المحاكمات الجنائية، للمتهم الحق بأن يحاكم محاكمة سريعة وعلنية بواسطة هيئة محلفين غير متحيزة تابعة للولاية أو المقاطعة التي تكون الجريمة قد ارتكبت فيها، وتكون المقاطعة قد سبق للقانون تحديدها. وله الحق في أن يبلغ بسبب الاتهام وطبيعته، وفي أن يواجه الشهود الذين يشهدون ضده، وفي أن تتوفر له التسهيلات القانونية اللازمة لاستدعاء شهود لمصلحته، وفي أن يستعين بمحام للدفاع عنه»<sup>(2)</sup>.

وقد ظل حكم هذا النص الدستوري الفيدرالي سارياً على المحاكمات المحلية من خلال نص التعديل الرابع عشر من الدستور الفيدرالي<sup>(3)</sup>. كما يمكن القول إن إثارة أي مسألة قانونية تتعلق بنص التعديل السادس وما ورد به من حق ينبغي أن تكون من خلال

(1) Anthony G. Amsterdam, Speedy Criminal Thai: Rights and Remedies, 27 Stan. L. Rev. 525 (1975); John C. Godhold, Speedy Thai — Major Surgery for a National III, 24 Ala. L. Rev. 265 (1972).

(2) The Fifth Privilege of the U.S. Constitution provides that: «No person shall be compelled in any criminal case to be a witness against himself».

(3) Malloy v. Hogan, 378 U.S. 1 (1964).

النظام القانوني (الإجراءات القانونية).

وفقاً لرأي المحكمة العليا الأمريكية، لدى المدعى عليه جنائياً ثلاث مصالح منفصلة في التصرف السريع في التهم الجنائية الموجهة إليه<sup>(4)</sup>: أولاً، «سيضعف التأخير الطويل قدرة المتهم على الدفاع عن نفسه»<sup>(5)</sup> فعلى سبيل المثال قد تضيع الأدلة، وقد تتلاشى الذكريات، وقد يصعب تحديد مكان الشهود. ثانياً، التصرف السريع «يقلل من القلق والتوتر المصاحب للاتهام العلني»<sup>(6)</sup> و«التشويش وتقلبات الاتهام الجنائي المعلقة» الأخرى<sup>(7)</sup>، الأمر الذي يمكن معه أن يؤثر شبح التهم الجنائية على تعليم المتهم أو توظيفه وقدرته على التخطيط للمستقبل، ووضعه المالي وعلاقاته الشخصية، بالإضافة إلى الضغوط النفسية التي يفرضها الاتهام. ثالثاً، في حالة المدعى عليه المحتجز في انتظار المحاكمة يقلل التصرف السريع من «الاحتجاز غير المبرر والقمعي»<sup>(8)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن المجتمع يستفيد أيضاً من الحل السريع للقضايا الجنائية. حيث إن كلاً من الأغراض الرادعة والجزائية للقانون الجنائي تخدم بشكل أفضل، حيث تتساوى الأمور الأخرى من خلال إصدار قرارات أسرع كما ينص القول المأثور على أن: «تأخر العدالة هو حرمان من العدالة». وعلاوة على ذلك، فإن أجهزة الادعاء أو الاتهام، التي تتحمل عبء الإثبات بما لا يدع مجالاً للشك المعقول، قد تعاني أيضاً من عواقب فقدان الأدلة نتيجة مرور الوقت، وإذا لم يخضع المدعى عليه للسجن قبل المحاكمة، فإن هدف الحبس الذي ينشده القانون الجنائي قد لا يتحقق.

ومع ذلك، فإن القانون لا يعتمد فقط على هذه المصلحة المشتركة بالسرعة لتوفير محاكمات سريعة. وبدلاً من ذلك، فإنه يوفر حقوقاً محددة لأولئك الذين يواجهون أو يحتمل أن يواجهوا تهماً جنائية. وتتم حماية مصلحة المدعى عليه في التصرف السريع على المستوى الدستوري بواسطة بند المحاكمة السريعة<sup>(9)</sup> وبند الإجراءات القانونية المتبعة. وفي جميع الولايات تقريباً، تتم حماية تلك المصلحة أيضاً على المستوى القانوني

(4) See: United States 'n Ewell, 383 U.S. 116, 120 (1966). See also Godhold, note 1, supra, at 268- 72; Amsterdam, Note 1, supra, at 532-33.

(5) Ewell, 383 U.S. at 120.

(6) *ibid.*

(7) Amsterdam, Note 1, *supra*, at 533.

(8) *Ewell*, 383 U.S. at 120. The Court has held that these types of prejudice rank equally. See *Doggett v. United States*, 505 U.S. 647, 655 (1992).

(9) "In all criminal prosecutions, the accused shall enjoy the right to a speedy... trial" U.S. Const. amend. VI.

عن طريق قوانين محاكمة سريعة وقوانين التقادم<sup>(10)</sup>.

كما أن هدف الاتهام الجنائي، سواء من خلال القبض على المتهم أو إصدار تهمة رسمية بحقه، هو عموماً الهدف الأساسي لتحديد أي من هذه الحميات تنطبق. بعد الاتهام، تأتي الحماية في المقام الأول من بند المحاكمة السريعة والقوانين السريعة للمحاكمة؛ وتستند مطالبات التأخير غير المسبوق في التأخير على بند الإجراءات القانونية الواجبة وقوانين التقادم<sup>(11)</sup>، إذ تتم مناقشة كل من هذه الحميات بالدور أدناه.

ويتعين الإشارة إلى أن هناك عوامل كثيرة تسهم في تأخير حل القضايا الجنائية؛ من دون إضافة الموارد إلى الأجزاء المختلفة من نظام العدالة الجنائية، يمكن للقواعد القانونية أن تفعل الكثير لتسريع الأمور. وعلى ضوء ذلك، يرى جانب من الفقه أن قانون المحاكمة السريع الدستوري «يحمل العلاقة نفسها تجاه الإدارة السريعة لآلية العدالة الجنائية كطموح الإنسان للوصول إلى النجوم، وللتصرف الفعال نحو إدارة برنامج الفضاء»<sup>(12)</sup>.

بالتأكيد، من ناحية عملية، فإن القواعد القانونية المتعلقة بالتسريع في حل القضايا الجنائية تدخل حيز التنفيذ أكثر من القضايا الدستورية<sup>(13)</sup>. وإضافة إلى ذلك، يمكن تمديد القواعد القانونية حتى تستوعب فترات طويلة قبل أن تصل القضية الجنائية إلى المحاكمة<sup>(14)</sup>. وبالتالي، ففي حين أن القانون الذي يحكم التصرفات السريعة ليس بالضرورة أن يكون فعالاً ويحقق النتائج المرجوة، لذلك يجب ألا يكون المرء متفائلاً للغاية بشأن سلطته. وفي هذا السياق فإن كلمة «سريع» هي مصطلح نسبي<sup>(15)</sup>.

(10) See: Burke O'Hara Fort et al., U.S. Dep't of Justice, Speedy Trial 153 (1978).

(11) See: United States v. Marion, 404 U.S. 307, 313-26 (1971).

(12) Amsterdam, Note 1, supra, at 526.

(13) See, e.g., United States v. Loud Hawk, 474 U.S. 302,304 n.1 (1986) (noting that in federal prosecution "[t]he more stringent provisions of the Speedy Trial Act... have mooted much litigation about the requirements of the Speedy Trial Clause ...").

(14) على سبيل المثال، على الرغم من أن القانون الفيدرالي للمحاكمة السريعة يشترط عموماً تقديم القضايا للمحاكمة خلال فترة سبعين إلى مائة يوم، فإن متوسط وقت معالجة الجنايات في المحكمة الفيدرالية في عام 2002 كان 10.2 أشهر، وبالنسبة للمدعى عليهم الذين ذهبوا إلى المحاكمة، كان 13.8 شهراً (من 17.5 إلى 17.9 شهراً بين المتهمين بجرائم كبرى). راجع في ذلك:

Bureau of Justice Statistics, U.S. Dept. of Justice, Compendium of Federal Justice Statistics, 2002 at 55-56 (September 2004).

(15) Cf. Beavers v. Haubert, 198 U.S. 77, 87(1905) (stating that "[t]he right of a speedy trial is necessarily relative").

## الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة لبيان موقف المشرع الأمريكي حيال حق المتهم في محاكمة سريعة (The Right to Speedy Trial)، وقد اختير المشرع الأمريكي لهذه الدراسة باعتبار أن الأصل التاريخي لهذا الحق إنما يعود للنظم الأنجلوسكسونية، حيث تعود الجذور التاريخية لهذا الحق للعام 1215 عندما أصدر الملك الإنجليزي جون وثيقة العهد الأعظم (Magna Carta) لرعاياه، كما تصبو هذه الدراسة من خلال ما تقدمه من أفكار وتحليلات إلى تقديم دعوة ومقترح مستقبلي للمشرع الكويتي من أجل تبني هذا الحق.

## خطة الدراسة وتساؤلاتها

في سبيل تحقيق الهدف من هذه الدراسة، فقد واجهت العديد من التساؤلات التي دارت حول هذا الحق من حيث: وقت سريان هذا الحق؟ هل المشرع الأمريكي تبني قاعدة محددة للقول بانتهاك هذا الحق؟ من المستفيد من هذا الحق؟ هل يشترط أن يترتب ضرر للقول بوجود انتهاك لهذا الحق؟ هل يشترط التمسك بهذا الحق للقول بوجوده؟ هل تنظمه التشريعات بمدد زمنية محددة؟ هل هناك مدد زمنية تستقطع من المدة المقررة له؟ هل توجد أسس قانونية أخرى للقول بانتهاك هذا الحق؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات آثرنا تقسيم خطة الدراسة إلى مطلبين وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: حق المتهم في المحاكمة السريعة من حيث البداية والإخلال  
المطلب الثاني: متطلبات الإخلال بحق المتهم في محاكمة سريعة وجزاؤه

## المطلب الأول

### حق المتهم في المحاكمة السريعة

#### من حيث البداية والإخلال<sup>(16)</sup>

إن تطبيق نص التعديل السادس من الدستور الفيدرالي، وما تضمنه من «الحق في الحصول على محاكمة سريعة» والذي يعد ملزماً للولايات في أنظمتها التشريعية المحلية، كما أن هذه الولايات ملزمة بتفعيله من خلال النص الدستوري الخاص بمبدأ المشروعية الدستوري<sup>(17)</sup>، وهو ما يثير أسئلة حول متى ينطبق هذا الحق، وكيفية تحديد ما إذا كان قد تم انتهاكه ومعالجة تلك الانتهاكات.

إن تحديد الإجابات عن التساؤلات السابقة قدمتها المحكمة العليا في الدعاوى المعروضة عليها، ولا ريب أن إجابات المحكمة تعتبر واضحة ومباشرة بما يكفي ولكن - على الأقل فيما يتعلق بالتدبير أو الجزاء واجب التطبيق عند حصول الانتهاك - هذه الإجابة مثيرة للجدل إلى حد ما. كما أن آلية المحكمة في تحديد ما إذا كان قد حدث انتهاك للحق في المحاكمة السريعة - من خلال معيار الموازنة المكون من أربعة أجزاء أو عوامل من قبل قضية (Barker v. Wingo) والذي سيتم مناقشته لاحقاً في هذه الدراسة - تعد أقل وضوحاً عند التطبيق، لذلك فإن هذه القضايا تثير الجدل إلى أبعد حد.

لذلك سنتناول في هذا الجزء من الدراسة وقت بدء سريان الحق، والفترة اللازمة من التأخير للقول بوجود إخلال في حق المتهم في محاكمة سريعة، وأسباب التأخير المقبولة وغير المقبولة للقول بوجود إخلال بحق المتهم في محاكمة سريعة كل في فرع مستقل.

## الفرع الأول

### وقت بدء سريان الحق

تبرز أهمية الوقت الذي يسري فيه حق المتهم في المحاكمة السريعة بسبب وجود ضمانات أخرى توفرها التشريعات على مستوى الولايات تحقق الغايات ذاتها التي يسعى هذا الحق لتحقيقها، وهذه الضمانات الأخرى تنبع من فكرة تقادم الدعوى الجنائية<sup>(18)</sup>، حيث

(16) See generally, Akhil Reed Amar *Foreword: Sixth Amendment First Principles*, 84 Geo. L.J. 641, 658-77 (1996); Amsterdam, Note 1, *supra*; B. Richard Uviller, *Barker v. Wingo: Speedy Trial Gets a Fast Shuffle*, 72 Colum. L. Rev. 1376 (1972).

(17) See *Klopper v. North Carolina*, 386 U.S. 213 (1967).

(18) See generally, J. Anthony Chavez, *Statutes of Limitations and the Right to a Fair Trial*, 10 Crim. Just 2 (Summer 1995).

تعتبر قوانين تقادم الدعوى الجنائية بمثابة الحماية الرئيسية ضد التأخير غير المبرر للاتهام، وتتبنى جميع الولايات باستثناء عدد قليل منها فكرة التقادم لمعظم الجرائم.

وعادة ما تبدأ مدة التقادم من وقت ارتكاب الجريمة حتى تبدأ جهة الادعاء بإجراءات الاتهام. وحالما يتم «تفعيل» قانون التقادم، وذلك بانقضاء المدة المحددة دون اتهام رسمي يُحظر على جهة الادعاء إقامة الدعوى العمومية، حتى إذا تم تمديد قانون التقادم أو إلغاؤه لاحقاً من قبل الهيئة التشريعية<sup>(19)</sup>.

عادة، لا تتبنى الولايات الأمريكية فكرة تقادم الدعوى الجنائية للجرائم الأكثر خطورة كجريمة القتل، وتوفر العديد من الولايات مدداً للتقادم أطول للجرائم الأكثر خطورة ومدداً أقصر للجرائم الأقل خطورة. وينص القانون الفيدرالي الأمريكي على مدة خمس سنوات كمدة لتقادم الدعوى للعديد من الجرائم<sup>(20)</sup>، وأما الجرائم المستمرة ولأنها يمكن أن تشمل سلوكاً يغطي عدة سنوات، وما دامت الجريمة مستمرة، لذلك فإن مدة التقادم عادة لا تبدأ في السريان إلا بعد انتهاء حالة الاستمرار<sup>(21)</sup>.

وأخيراً، وكما هو الحال مع قوانين المحاكمات السريعة، فإن معظم قوانين التقادم لا تسري مددها متى قامت أسباب معينة، ويعد السبب الأكثر شيوعاً هو أن المشتبه به أو المدعى عليه متواجد خارج نطاق الاختصاص القضائي الإقليمي للولاية، أو أن مكان وجوده غير معروف.

ولأن قوانين التقادم، مثل أحكام المحاكمة السريعة الأخرى، تسمح أحياناً للأشخاص المذنبين بالإفلات من العقاب، فقد يبدو تفعيلها أو تطبيقها متضارباً مع فكرة تحقيق

(19) See *Stogner v. California*, 539 U.S. 607 (2003). In recent years many states changed their statutes of limitation to allow prosecution of child sex abuse cases that are undiscovered for many years, until the victim comes forward as an adult. In *Stogner*, the Court held, 4-5, that the use of such a new statute of limitations to revive a previously time-barred prosecution violated the *Ex Post Facto* Clause of the Constitution.

(20) See 18 U.S.C. § 3282(a) (2005).

(21) For example, the crime of conspiracy frequently includes an agreement to engage in illegal activity and an overt act in furtherance of that illegal activity. The conspiracy continues as long as the conspirators continue to pursue their agreement, which can be a period of years. Even if the original agreement and many of the overt acts fall outside the limitations period, however, the prosecution will not be barred so long as the agreement continued, and one overt act occurred within the limitations period. See, e.g., *Grunewald v. United States*, 353 U.S. 391, 396-97(1957). Whether the conspiracy continued or was completed, however, can be difficult to determine.

العدالة والردع، لذلك قيلت أربعة تفسيرات كل منها قد يلعب دوراً ما في تبرير تبني فكرة التقادم والمحاکمات السريعة، وهي تتمثل فيما يلي :

(1) إن قوانين تقادم الدعوى الجنائية تساعد في ضمان استناد المحاکمات إلى أدلة جديدة نسبياً، مما يقلل من تزايد الفجوة بين الجريمة المزعومة والشهادة، بمعنى أن تبني مثل هذه القوانين يشكل ضماناً إضافية من الحماية للأبرياء المدعى عليهم، وهو ما يدعم فكرة تتطلب عبء إثبات أشد من قبل جهة الادعاء.

(2) غالباً ما يقال إن قوانين التقادم تخدم مصلحة التأخير، إن القلق الذي يتكبده الأفراد بشأن أي محاكمة محتملة لهم يفرض تكلفة عليهم، وتبني قوانين التقادم يضع حداً لتلك التكلفة، ويعطي هؤلاء الأفراد الحق في معرفة أن تهديد المقاضاة قد «انتهى».

(3) من المرجح أن القيمة الجزائية والرادعة للقانون الجنائي تتناقص مع مرور الوقت، لذلك قد تكون قوانين التقادم طريقة تقريبية لقياس النقطة التي يمكن عندها القول إن هذه القيمة قد تقلصت إلى درجة أن تكاليف العقوبة تفوق فوائدها.

(4) وأخيراً، تقلل قوانين التقادم من احتمال المقاضاة بناءً على دافع غير لائق أو تعسفي. وإذا تم إهمال تهمة محتملة لفترة طويلة وبعد ذلك أصبحت فجأة موضع اهتمام جهة الادعاء، فإن هذا يثير احتمال أن يكون الإهمال في الملاحقة قد استند إلى ممارسة لسلطة تقديرية لجهة الادعاء، إلا أن الانعكاس اللاحق (الاهتمام في الملاحقة والاتهام) قد قام على تحييز غير مقبول لدى جهة الادعاء أو الاتهام ضد المتهم (على سبيل المثال، التعبير عن وجهة نظر غير شعبية) لذلك فإن قوانين التقادم تعمل على الحد من هذا الاحتمال.

ويتطابق التبريران الأخيران من هذه التبريرات بشكل جيد مع ميل قوانين التقادم إلى الإطالة في مددها عندما تصبح الجريمة أكثر خطورة. فكلما كانت الجريمة أقل خطورة، كانت قيمة العقوبة أقل تأثيراً وردعاً بمرور الوقت، ولذلك يجب أن يستغرق الأمر وقتاً أقل للوصول إلى النقطة التي لم تعد فيها هذه القيمة مبررة للعقاب. وأيضاً، كلما زادت خطورة الجريمة، كلما أصبحت احتمالية أن القضية التي لا تستحق اهتمام القانون الجنائي تتم مقاضاة المتهم فيها الآن لأسباب أو دوافع سيئة أو غير مقبولة من قبل جهة الادعاء.

وعلى خلاف الأحكام الخاصة بالتقادم من حيث وقت السريان، يتعين القول إن الحق الوارد في نص التعديل السادس من الدستور الفيدرالي الأمريكي، وهو حق الحصول



على محاكمة سريعة «ليس له تطبيق حتى يصبح المدعى عليه المفترض بطريقة ما متهماً»<sup>(22)</sup>، وهذا يعني أن هذا الحق لا يبدأ في السريان إلا من وقت القبض على المدعى عليه أو اتهامه رسمياً - من خلال إحالة لائحة الاتهام للمحكمة المختصة أو ما شابه ذلك - ومن هذا الوقت سيتم قياس ما إذا كانت قضية المدعى عليه قد تم حلها بسرعة كافية للوفاء بمتطلبات نص التعديل السادس<sup>(23)</sup>.

وبناء على ذلك، فإن تأخير الإجراءات السابقة على الاتهام ليست ذات صلة بهذا الحق، ولكنها تكون محكومة بقوانين تقادم الدعوى الجنائية، ومع ذلك فإن الوقت بعد الاتهام أو الاتهام الرسمي يحتسب لأغراض تحقيق غايات الحق الوارد في نص التعديل السادس، حتى لو كان المدعى عليه المحال للمحاكمة طليقاً ويجهل التهم الموجهة إليه<sup>(24)</sup>.

في قضية الولايات المتحدة ضد ماريون (United States v. Marion)<sup>(25)</sup>، قدمت المحكمة، حسب ما جاء برأي القاضي وايت (White)، أربع حجج مختلفة للقول بأن هذا الحق لا يبدأ بالسريان إلا بعد حصول الاتهام. فأولاً، اعتمدت المحكمة بشكل أساسي على لغة نص التعديل السادس والتي تشير إلى مصطلحات «الاتهامات الجنائية» و«المتهم». ثانياً، توصلت المحكمة إلى أن التشريع الذي ينفذ أحكام المحاكمة السريعة الدستورية في الولاية<sup>(26)</sup> «يكشف صراحةً عن وجهة نظر مفادها أن هذه الضمانات لا تنطبق إلا بعد اتهام شخص بجريمة». ثالثاً، ادعت المحكمة - بشكل أقل إقناعاً - أن أغراض ضمان التعديل السادس للمحاكمة السريعة يقدم «القليل من الدعم» لتطبيق الحق قبل إجراء الاتهام<sup>(27)</sup>.

(22) United States v. Marion, 404 U.S. 307, 313 (1971).

(23) See *id.* at 320-21. *Contra tinder state constitution*, People v. Hannon, 564 P.2d 1203, 1215 (Cal. 1977) (speedy trial right applies from filing of criminal complaint).

(24) See *e.g.*, Doggett v United States, 505 U.S. 647(1992). However, if an indictment is dismissed, the time after that dismissal does not count if the individual is subsequently reindicted (which restarts the clock). See United States v. MacDonald, 456 U.S. 1, 7-9 (1982).

(25) 404 U.S. 313 (1971).

(26) Every state except Nevada and New York provides a speedy trial guarantee as part of its state constitution. See Fort et al Note 8, *supra*, at 181 (documenting state constitutional provisions).

(27) وبالطبع، فإن الحماية من الحبس الاحتياطي قبل المحاكمة ليست ذات صلة بتأخير الاتهام المسبق، ولكن خطر وقوع الضرر على دفاع المتهم أكبر، إذا كان هناك أي شيء أكبر لأن المدعى عليه قد لا يكون لديه إشعار ومساعدة من المحامي، الأمر الذي قد يكون حاسماً في الحفاظ على الأدلة. وأخيراً، وكما أشار القاضي دوغلاس في رفض استنتاج الأغلبية، «قد يثير القلق والتوتر المصاحب للاتهام العلني عبئاً أكبر على الفرد الذي لم يُوجه إليه [اتهام] بعد، وذلك لأن تبرئته من قبل هيئة محلفين من أقرانه ربما يكون مجرد احتمال غامض يلوح في المستقبل البعيد». انظر في ذلك:

وأخيراً (في تضارب واضح مع الحجة الثالثة حول الحد الأدنى من الضرر ذي الصلة من تأخير الاتهام المسبق)، أشارت المحكمة إلى أنه نظراً لأن كلاً من قانون التقادم ومبدأ الشرعية الإجرائية في نص التعديل الخامس يحميان المدعى عليه من ضرر التأخير غير المبرر، «فليست هناك حاجة للضغط لإدخال التعديل السادس حيز التنفيذ» لهذا الغرض<sup>(28)</sup>.

## الفرع الثاني

### فترة التأخير اللازمة للقول بوجود إخلال

#### بحق المتهم في محاكمة سريعة

يتعين القول إن طول فترة التأخير هي مشكلة ابتدائية أو أولية. وكما ذكرت المحكمة في قضية باركر Barker: «فإنه ما لم يكن هناك بعض التأخير الذي يُحتمل أن يكون ضاراً، لا توجد ضرورة للتحقيق في العوامل الأخرى التي تدخل في المعيار»<sup>(29)</sup>. وإذا كان التأخير أقصر من أن يكون «ضاراً ظاهرياً» - كما لو زعم المدعى عليه بعد أسبوع واحد من إلقاء القبض عليه أن محاكمته قد تأخرت بشكل غير دستوري، أو يمثل انتهاكاً لحقه في المحاكمة السريعة - ومن ثم فإن دراسة العوامل الأخرى تصبح أمراً غير ضروري.

وبمجرد أن يكون التأخير طويلاً بما يكفي لتجاوز حد «الضرر المفترض»، يصبح التأخير أحد العوامل في معيار القياس أو الحكم المكون من أربعة أجزاء كما سبق أن ذكرنا. وفي هذا السياق، بالطبع، كلما زاد التأخير زاد دوره في اكتشاف وجود انتهاك لنص التعديل السادس.

وتجدر الإشارة إلى نقطتين حول هذا العامل المبني (طول فترة التأخير): أولاً، على الرغم من أن المحكمة رفضت أن تحدد بدقة المدة التي يمكن معها افتراض «حدوث ضرر»، فقد لاحظت المحكمة، بموافقة واضحة، أنه: «بناءً على طبيعة التهم، فغالباً تجد المحاكم الأدنى أن تأخير الاتهام مدة لا تقل عن سنة واحدة من وقت ارتكاب الجريمة يؤكد وجود ضرر»<sup>(30)</sup>. ثانياً، كان مصطلح «ضرر مفترض» اختياراً غير موفق للكلمات. وفي الواقع، على الرغم من أن مصطلح «الضرر المفترض» لا يمكن أن يُقاس، فهو مجرد وسيلة للقول بأن التأخير طويل بما فيه الكفاية لتحريك كامل لتحقيق باركر Barker<sup>(31)</sup>.

*Marion*, 404 U.S. at 330-31 (Douglas, J., concurring in the judgment).

(28) 404 U.S. at 323.

(29) (407 U. S. at 530.

(30) *Doggett v. United States*, 505 U.S. 647, 652 n.1 (1992).

(31) *See id.*

على النطاق التشريعي، وبخلاف مظاهر السرعة التي قد نجدها في نصوص متفرقة لإجراءات المحاكمة الجنائية<sup>(32)</sup>، نجد أن معظم قوانين المحاكمات السريعة توفر فترة زمنية محددة يجب أن تبدأ خلالها المحاكمة، إذا لم يكن المتهم قد أقر بأنه مذنب. وتضع بعض قوانين الولايات الأمريكية حدوداً زمنية مختلفة حسب طبيعة الجريمة و/أو ما إذا كان المتهم موجوداً قيد الاحتجاز.

وإضافة إلى ذلك، تفرض بعض قوانين الولايات فترة زمنية واحدة من التوقيف لحين بدء المحاكمة، بينما تقسم غيرها هذه الفترة إلى شرائح. وينص قانون المحاكمة السريعة الفيدرالي الأمريكي، على سبيل المثال، على وجوب توجيه تهم رسمية للفرد من خلال لائحة اتهام خلال ثلاثين يوماً من اعتقاله، ويجب تقديمه للمحاكمة في غضون سبعة أيام من تاريخ تقديم تلك التهم الرسمية، إذا قال بأنه غير مذنب. فالوقت الفيدرالي الأمريكي للمحاكمة – الذي يتراوح من سبعة إلى مائة يوم – هو الفترة الأقل لمثل هذه الفترات القصيرة<sup>(33)</sup>، بينما توفر قوانين بعض الولايات الأمريكية الأخرى فترات زمنية تبلغ تسعة أشهر أو سنة واحدة<sup>(34)</sup>.

### الفرع الثالث

#### أسباب التأخير المقبولة وغير المقبولة

بالطبع، فإن هناك عدداً لا يحصى من الأسباب لتأخير المحاكمة، فموجب معيار باركر Barker، فإن «الأوزان المختلفة» يجب «تحديدها لأسباب مختلفة» للتأخير<sup>(35)</sup>، وتحديدًا فإن وزن كل سبب من أسباب التأخير يوجب تحليل تساؤلين: أولهما هو على من يجب إلقاء اللوم؟، وثانيهما ما هي الغاية التي يسعى كل خصم إلى الحصول عليها من جراء التأخير<sup>(36)</sup>. وقد يكون التأخير بسبب سوء النية تحقيقاً لغاية ما (المماطلة لكسب ميزة تكتيكية). وقد يكمن سبب الاتهام المتأخر، على سبيل المثال، في طلبات الدفاع أو البحث عن المدعى عليه المتوارى عن الأنظار. ويعتبر الإهمال الرسمي والازدحام القضائي من الأسباب «الأكثر حيادية» التي يكون وزنها «أقل ثقلاً»، ولكنها مع ذلك تعد ضد جهة

(32) انظر على سبيل المثال: مظاهر سرعة المحاكمة الجزائية في مرحلة المحاكمة في القانون الأردني: أكرم طراد محمد الفايز، السرعة في المحاكمات الجزائية بين النظرية والتطبيق: دراسة في القانون الجزائي الأردني، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد 33، العدد الأول، 2018، ص 41.

(33) See Frase, Note 29, *supra*, at 670, 680.

(34) See, e.g., Miss. Code Ann. § 99-17-1 (2004) (270 days); Iowa R. Crim. P. 2.33(2) (c) (one-year).

(35) *Id.* at 657 (quoting *Barker*, 407 U.S. at 531).

(36) *United States v. Loud Hawk*, 474 U.S. 302, 315 (1986).

الادعاء أو الاتهام<sup>(37)</sup>.

وكما يقال إن القانون يمنح ويأخذ، فإن جميع قوانين المحاكمة السريعة تستبعد تقريباً فترات زمنية معينة من حساب فترة المحاكمات التي تضعها قوانين المحاكمات السريعة، وتتبنى قوانين الولايات الأمريكية طرقاً مختلفة في تحديد أسباب التأخير الذي سيتم احتسابه لأغراض المحاكمة السريعة وأياً لن يحتسب. كما تحدد معظم قوانين الولايات الأمريكية أسباباً مبررة للتأخير، في حين تعتمد قوانين ولايات أخرى على معيار أكثر عمومية مثل استخدام لفظ وجود «سبب وجيه» كمبرر للتأخير.

وبشكل عام، يمكن القول إن الأسباب التي تبرر التأخير تنقسم إلى فئتين رئيسيتين: تلك التي تعتبر ضرورية لمصلحة العدالة، وتلك التي سببها (أو وافق عليها) المدعى عليه<sup>(38)</sup>. وتعمل هذه الأسباب على تخفيف قدر كبير من الضغط الذي قد تخلقه قوانين المحاكمة السريعة.

ينص قانون المحاكمات السريعة الفيدرالي الأمريكي، على سبيل المثال، على تسعة ظروف من شأنها إيقاف العمل على احتساب المدة المقررة للمحاكمة، بما في ذلك لو كانت المحاكمة معلقة بسبب إجراءات قضائية أخرى متعلقة بالمدعى عليه، مثل التقاضي، وأية طلبات سابقة للمحاكمة يقدمها المدعى عليه، وعدم توفر شاهد أساسي، وأي استمرارية ممنوحة من قاضٍ خلص إلى أن مصالح العدالة التي يخدمها التأخير تفوق مزايا المحاكمة السريعة<sup>(39)</sup>.

وبالتالي، يمكن القول إنه من المتصور استبعاد بعض التأخير قبل المحاكمة تلقائياً من الحدود الزمنية للقانون، مثل التأخيرات الناجمة عن الطلبات السابقة للمحاكمة، والتأخيرات الناجمة عن عدم توفر المدعى عليه أو شاهد أساسي، والتأخيرات التي تعزى إلى المدعى عليه الشريك (حالة كون الاتهام مسنداً لأكثر من شخص) والتأخير الذي يعزى إلى تورط المدعى عليه في إجراءات أخرى، بما في ذلك التأخير الناجم عن الاستئناف التمهيدي. وأخيراً، يجوز لقاضي المحاكمة إذا رأى أن التأخير كان لتحقيق «غايات العدالة»، وأن هذا التأخير يفوق مصلحة المدعى عليه في محاكمة سريعة، فإن هذا النوع من التأخير يعد مستبعداً من الحدود الزمنية للقانون.

(37) 407 U.S. at 531.

(38) See Fort et al., Note 10, *supra*, at 183.

(39) 18 U.S.C. § 3161(h) (2005).

## المطلب الثاني متطلبات الإخلال بحق المتهم

### في محاكمة سريعة وجزاؤه<sup>(40)</sup>

في سبيل احترام الضمانات التي جاءت في قضية باركر Barker، ورغبة في ردم الهوة بين الحاجة إلى تنظيم تشريعي إجرائي محدد يكفل احترام حق المتهم في محاكمة سريعة حقاً، ومتطلبات غير مقننة في نص التعديل السادس إلى حد ما، قامت جميع الولايات بإصدار قوانين محاكمة سريعة<sup>(41)</sup>. كما أصدر المشرع الفيدرالي الأمريكي قانون المحاكمة الفيدرالية السريعة<sup>(42)</sup> عام 1974، وهو مدفوع جزئياً بنوع مختلف من القلق يتمثل في الجرائم التي ارتكبها المدعى عليهم أثناء الإفراج عنهم قبل المحاكمة<sup>(43)</sup>.

وتأتي قوانين المحاكمة السريعة في الولايات الأمريكية بمجموعة كبيرة ومتنوعة من الخيارات والإجراءات حيال هذا الحق، ولكن نظراً لأنها عموماً أكثر تحديداً وتطلباً من الأحكام الدستورية، فإن هذه القوانين هي في معظم الأحيان محور تركيز الأطراف في القضايا الجنائية وموضوع التقاضي في المحاكمات السريعة، وعليه سنتناول - إلى جانب قضاء المحاكمة العليا - هذه القوانين بشيء من الإيجاز، مع التركيز على قانون المحاكمات السريعة الفيدرالي الأمريكي، ومن ثم سنعرض لحالة خاصة لضمانة تبنتها المحكمة العليا، يمكن اللجوء إليها للحصول على ثمرة انتهاك الحق في المحاكمة السريعة، وهي رفض الدعوى أو التهم.

في قضية باركر ضد وينغو (Barker v. Wingo)<sup>(44)</sup>، وضعت المحكمة معياراً للحكم في مزاعم المتهم بحصول انتهاكات لحقه في الحصول على محاكمة سريعة، وقد وصف القاضي باول (Powell) هذا الحق بأنه: «مختلف بشكل عام عن أي من الحقوق الدستورية الأخرى»، التي تحمي المدعى عليه جنائياً.

وبالإضافة إلى ذلك، بيّنت المحكمة مصلحة جهة الادعاء في إجراء محاكمة سريعة، كما لاحظت المحكمة أن المدعى عليه في بعض الأحيان سيرغب في تأخير محاكمته، بدلاً من

(40) See generally Fort et al., Note 10, *supra*; Richard S. Frase, *The Speedy Trial Act of 1974*, 43 U. Chi. L. Rev. 667 (1976).

(41) See Fort et. al, Note 10, *supra*, at 153.

(42) 18 U.S.C. § 3161 (2005).

(43) See George S. Bridges, *The Speedy Trial Act of 1974: Effects on Delay in Federal Criminal Litigation*, 73 J. of Crim. L. & Criminology 50, 50-51 (1982).

(44) 407 U.S. 514(1972).

تسريعها، و«الأهم من ذلك، أن الحق في الحصول على محاكمة سريعة هو مفهوم أكثر غموضاً من الحقوق الإجرائية الأخرى، كما أنه... من المستحيل التحديد بدقة متى يعتبر بأنه قد تم انتهاك هذا الحق أو الحرمان منه».

وبناءً على هذا التأكيد الأخير، فقد رفضت المحكمة مناهج أو معايير حازمة للفصل في دعاوى المحاكمة السريعة - مثل تحديد الحق في عدد معين من الأيام أو الأشهر، أو تقييد الحق في الظروف التي طالب فيها المدعى عليه بمحاكمة سريعة. وبدلاً من ذلك، تبنت المحكمة معيار موازنة مكون من أربعة عوامل «يتم فيه تقييم سلوك كل من جهة الادعاء والمدعى عليه».

والعوامل الأربعة هي: (1) طول فترة التأخير، (2) سبب التأخير، (3) تمسك المتهم بحقه، (4) الضرر الواقع على المدعى عليه من جراء التأخير. وعند تبني هذا المعيار، تكون المحكمة قد تجنبت تبني قواعد محددة وحاسمة، وتبنت فكرة أن الفصل القضائي في مدى انتهاك الحق يكون في كل قضية على حدة في ضوء ظروفها الخاصة بها والتي لا يمكن التنبؤ بها مسبقاً، مع ما يترتب على ذلك من تكاليف وفوائد لهذا النوع من المعايير القانونية.

وقد سبق أن تعرضنا للعاملين: الأول (طول مدة التأخير) والثاني (سبب التأخير) في جزء سابق من هذه الدراسة، لذلك سنتناول في هذا المطلب دراسة المتطلب الإجرائي المتمثل في وجوب أن يتمسك المتهم أمام المحكمة في حقه بمحاكمة سريعة (الفرع الأول)، كما يتعين على المتهم أن يثبت أن هناك ضرراً ما قد ترتب له على انتهاك حقه في محاكمة سريعة (الفرع الثاني)، وفي الفرع الثالث من هذا المطلب سنتطرق للجزاء المترتب في حالة الإخلال بحق المتهم في محاكمة سريعة.

## الفرع الأول

### تمسك المتهم بحقه في المحاكمة السريعة

لأن هناك العديد من القضايا التي قد يُفضّل فيها المدعى عليه التأخير - ربما لأنه يكون حراً طليقاً، وربما لأنه يأمل بأن مرور الوقت سيضعف قضية الادعاء - في قضية باركر Barker، خلصت المحكمة إلى أن وضع بعض المسؤوليات على المدعى عليه، واشتراط أن يتمسك بالحق يعد إجراءً مناسباً وأكثر ملاءمة مما هو عليه الحال في حالة الحقوق الأخرى مثل الحق في الاستعانة بمحام أو المحاكمة أمام هيئة محلفين، والتي لا يمكن ضياعها بمجرد صمت المدعى عليه عنها وعدم مطالبته بها.

ونظراً لهذا الاختلاف، فإن: «تمسك المتهم بحقه في الحصول على محاكمة سريعة...»

يزوده بإثبات قوي.... كما أن الفشل في التمسك بهذا الحق سيجعل من الصعب عليه إثبات أنه حُرْم من حقه في إجراء محاكمة سريعة»<sup>(45)</sup>.

وعلى نطاق قانون المحاكمات السريعة الفيدرالي الأمريكي، فقد قرر أن المدعى عليه يمكن أن يفقد حقه في الحصول على رفض القضية بسبب انتهاك مزعوم للقانون بفشله في التمسك بحقه قبل المحاكمة، بما مؤداه أن تعرض المدعى عليه للموضوع قبل إبداء الدفع الشكلي يتجاوز المدد المقررة بالقانون من شأن ذلك اعتباره تنازلاً عن حقه في المحاكمة السريعة<sup>(46)</sup>.

## الفرع الثاني

### الضرر<sup>(47)</sup>

يُشترط للقول بقيام انتهاك لحق المتهم في محاكمة سريعة حدوث ضرر إما للعدالة أو للمتهم من جراء التأخير المزعوم، وعند تقييم عامل الضرر، تنظر المحاكم إلى الأضرار التي يحميها حق المحاكمة السريعة: السجن القمعي «القلق والتوتر» والأضرار التي لحقت بقضية الدفاع. وعلى الرغم من أن المحكمة لم تكن متسقة في تسببها حول الأهمية النسبية لتلك العوامل الثلاثة<sup>(48)</sup>، في قضية دوغت ضد الولايات المتحدة (Doggett v. United States)<sup>(49)</sup> واجهت المحكمة هذا التناقض ورأت أن: «التحقيق في المحاكمة السريعة يجب أن يكون بنفس وزن تأثير تأخير دفاع المتهم تماماً، كما يجب أن يزن أي شكل آخر من أشكال الضرر التي ذكرتها المحكمة في قضية باركر Barker».

ومن الواضح أن قدرة المدعى عليه على إثبات واحد على الأقل من هذه الأنواع من الأضرار يمكن أن يكون حاسماً، لكن «الإثبات الإيجابي للضرر المحدد ليس ضرورياً لكل مطالبة

(45) *Id.* at 531-32. *But see Doggett*, 505 U.S. 647 (1992) (excusing delayed assertion of the right where defendant was not aware that he was under indictment).

(46) 18 U.S.C. § 3162(a)(2).

(47) لمزيد من التفصيل في موضوع الضرر وفقاً لوجهة نظر القضاء الأمريكي، راجع: غنام محمد غنام، حق المتهم في محاكمة سريعة في القانون الأمريكي، القسم الأول، بحث منشور في مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، السنة (16)، العدد (1)، 1997، ص 162 وما بعدها.

(48) *Compare, e.g. Marion*, 404 U.S. at 320(1971) (stating that “the major evils protected against by the speedy trial guarantee exist quite apart from” possible prejudice to an accused’s defense), *with Barker*, 407 U.S. at 532(1972) (describing “possibility that the defense will be impaired” as the “most serious” of the interests the speedy trial guarantee protects).

(49) 505 U.S. 647 (1992).

بالإخلال في حقه بمحاكمة سريعة»<sup>(50)</sup>. وفيما يتعلق بشكل خاص بالأضرار التي تلحق بقضية الدفاع، فقد لاحظت المحكمة أن التأخير المفرط قد يعرض المحاكمة للخطر بطرق لا يمكن لأي من الطرفين إثباتها، بحيث يصبح التأخير مفرطاً بشكل متزايد، ويجب أن يكون الضرر الذي قد تسبب به التأخير - حتى من دون وجود دليل - معتمداً على مزيج من العوامل ذات الصلة<sup>(51)</sup>.

### تطبيق معيار باركر Barker

إن رأي باركر Barker في وصف تطبيق هذه العوامل على أنها: «عملية موازنة صعبة وحساسة»، كما يتضح من تطبيقها في دراسة باركر Barker نفسها. ففي باركر Barker، أُلقي القبض على الفاعل واتهم سويماً مع شريكه في قضية قتل زوجين مسنين. كان لدى الادعاء أو الاتهام قضية قوية ضد الفاعل أكثر منها ضد الشريك، وبالتالي سعت إلى محاكمة الفاعل أولاً، على أمل إدانة الشريك، بعد ذلك مفاوضة الفاعل المدان من أجل الشهادة ضد الشريك.

ووفقاً لذلك، فإن الادعاء كان يسعى لاستمرارية القضية ضد الشريك (في البداية دون اعتراض) بينما تجري محاكمة الفاعل. ولسوء الحظ، استغرق الأمر أربع سنوات ونصف (وست محاكمات) لكي تحصل الولاية على إدانات صحيحة بحق الفاعل بعد الأشهر العشرة الأولى، أُطلق سراح الفاعل بضمنان، وبعد أربع سنوات (وأحد عشر تمديداً)، توقف الفاعل عن طلب التمديدات وسعى إلى رفض قرار الاتهام.

وبعد إدانة الفاعل تم تأجيل محاكمة الشريك ستة أشهر أخرى بسبب مرض رجل الشرطة المتقاعد في ذلك الوقت وكان كبير المحققين في القضية. وأخيراً، وبعد أكثر من خمس سنوات من توجيه التهم، بدأت محاكمة الشريك وكان الشاهد الرئيسي فيها هو الفاعل، وتمت إدانة الشريك.

رأت المحكمة العليا أن نتيجة معيار الموازنة «قريبة» من هذه الحقائق، وخلصت إلى عدم وجود انتهاك للتعديل السادس وأكدت إدانة الشريك من ناحية، رغم أن التأخير كان لأكثر من خمس سنوات «غير عادي» بحسب وجهة نظر المحكمة، وتم تبرير جزء من التأخير بسبب مرض رجل الشرطة على أنه «عذر قوي»، ولكن التأخير لأكثر من أربع سنوات حتى يمكن استخدام الفاعل كشاهد كان «طويلاً جداً»، خاصة وأن الكثير من هذا التأخير كان ناجماً عن فشل الدولة المستمر في محاكمة الشريك دون انتهاك الإجراءات القانونية الواجب اتباعها.

(50) *Id.* at 655.

(51) *Id.* at 656.



ومن ناحية أخرى، خلصت المحكمة إلى أن: «الضرر كان ضئيلاً للغاية»، فصحيح بأن الشريك تعرض للضرر «من خلال العيش لأكثر من أربع سنوات تحت سحابة من الشك والقلق»، وقضى عشرة أشهر في السجن، ولكن المحكمة أكدت، أن لا أحد من شهود الشريك أصبح غير متوفر أو عانى من هفوات كبيرة في الذاكرة. وأخيراً، وهذا أمر بالغ الأهمية للمحكمة، فإن الشريك «لم يكن يريد الحصول على محاكمة سريعة»، وذلك استشفته المحكمة من عدم الضغط من أجل محاكمته لأكثر من أربع سنوات، لأن الشريك كان يراهن، حسبما خلصت إليه المحكمة، على أن الفاعل ستتم تبرئته، وأنه لن يحاكم أبداً. إن هذه العوامل مجتمعة دفعت المحكمة إلى رفض ادعاء الشريك بانتهاك حقه في محاكمة سريعة.

### الفرع الثالث

#### جزاء انتهاك حق المتهم في المحاكمة السريعة<sup>(52)</sup>

إن علاج انتهاك المحاكمة السريعة في التعديل السادس يتمثل في رفض التهم، والقضاء برفض الدعوى أو بطلان الإحالة بحسب الأحوال<sup>(53)</sup>. وهذا يعني أنه عند اكتشاف حدوث انتهاك بعد إدانة المدعى عليه، سيتم إلغاء إدانته وإلغاء الحكم الصادر بحقه، أما إذا لم يكن قد تمت محاكمته فلن يحاكم أبداً.

وقد أوضحت المحكمة بأن الحرمان من المحاكمة السريعة، على عكس العديد من الضمانات والحقوق الواردة في نص التعديل السادس كالحق في الحصول على هيئة محلفين محايدة أو محاكمة علنية، لا يمكن معالجته بالسماح بإجراء محاكمة جديدة لأن القلق والتوتر والضرر الناتج عن محاكمة المتهم في قضية ما لا يمكن إصلاحه أو استرجاعه. وعلى الرغم من أن الجزاء قد وصف بأنه: «غير مرض بشدة»، خلصت المحكمة إلى أنه هو: «الحل الوحيد الممكن»<sup>(54)</sup>.

وقد يبدو أن هذا الجزاء مبالغ فيه، فقد وفرت المحاكم والهيئات التشريعية سبلاً للجزاء غير الرفض. ويمكن القول إن: «الشكل الأساسي للتخفيف القضائي ضد الحرمان من المحاكمة السريعة يجب أن يكون هو التعجيل بالمحاكمة، وليس إجهاضها»<sup>(55)</sup>. ومن هذا

(52) See generally, Amsterdam, note 1, *supra*; George c. Thomas III, *Remapping the Criminal Procedure Universe*, 83 Va. L. Rev. 1819, 1845-47(1997) (reviewing Akhil Reed Amar, *The Constitution and Criminal Procedure; First Principles* (1997).

(53) See *Struck v. United States*, 412 U.S. 434 (1973).

(54) *Id.* at 439-40 (quoting *Barker*, 407 U.S. at 522).

(55) Amsterdam, Note 1, *supra*, at 535.

المنطلق، يجادل النقاد بأن الجزاء، على الأقل قبل المحاكمة، ينبغي أن يصمم بناءً على طبيعة الضرر. وإذا كان الضرر هو السجن القمعي، فيجب أن يكون التدبير هو الإفراج؛ وإذا كان الضرر هو مصدر قلق وتوتر بسبب الاتهام العلني، فيجب أن يكون الجزاء هو رفض الدعوى<sup>(56)</sup>. وهناك انتقاد آخر لهذا «الجزاء القاسي»<sup>(57)</sup> هو أن شدته من المرجح أن تؤدي بالقضاة إلى تجنب العثور على انتهاك<sup>(58)</sup>. وقد اقترح أحد النقاد أن هذه العوامل مجتمعة حولت «حق كل مدعى عليه جنائياً في محاكمة سريعة إلى... حق عدد قليل من المدعى عليهم، والذين رفضوا بشكل قاطع فظييع الحصول على محاكمة سريعة، وفي رفض التهم الجنائية ضدهم من هذا المنطلق»<sup>(59)</sup>.

وفيما يتعلق بالجزاء المترتب على مخالفة الحق في المحاكمة السريعة على النطاق التشريعي، نجد أن هناك بعض الولايات الأمريكية تتبنى جزاء رفض الدعوى مع عدم إمكانية إعادة المحاكمة، بينما تتبنى ولايات أخرى جزاء رفض الدعوى مع إعادة المحاكمة، أما القانون الفيدرالي الأمريكي فإنه يتبنى الاثنين، ويترك الخيار بينهما لتقدير المحكمة الابتدائية دون الأفضلية<sup>(60)</sup>.

وبالطبع، يعتبر هذا الفرق مهماً، حيث إن الرفض مع عدم إمكانية المحاكمة ينهي الملاحقة القضائية نهائياً، في حين أن الرفض مع إمكانية المحاكمة (باستثناء مشكلات قانون التقادم) يسمح بتوجيه الاتهامات مرة أخرى. وعلى الرغم من هذا الاختلاف، لا ينبغي اعتبار جزاء الرفض مع إمكانية المحاكمة «بلا معنى» باعتبار أن التكلفة والإحراج اللذين تتكبدهما جهة الادعاء بسبب توجيه تهم مرة أخرى من شأنه تحقيق أثر رادع لجهة الادعاء باحترام حقوق المتهمين في المحاكمة السريعة مستقبلاً، مع التسليم بأن هذا النوع من الجزاءات لا يوفر راحة للمدعى عليه الذي يعاد اتهامه.

وتبنى قانون المحاكمات السريعة الفيدرالي الأمريكي جزاءً لانتهاك حق المتهم في المحاكمة السريعة<sup>(61)</sup>، حيث يجوز للمحكمة أن تقرر رفض الدعوى مع عدم إمكانية إعادة المحاكمة أو مع إعادة المحاكمة، وفي تقرير الجزاء الأمثل يتعين على المحكمة فحص عوامل متعددة

(56) *Id.* at 535.

(57) *United States v. Jones*, 524 F.2d 834, 852 (D.C. Cir. 1975) (quoting *United States v. Douglas*, 504 F.2d 213, 219 n.7 (1974) (Bazelon, J., concurring))

(58) *See Gregory P.N. Joseph, Speedy Thai Rights in Application*, 48 *Fordham L Rev.* 611, 619 (1980).

(59) *Amsterdam*, Note 1, *supra*, at 525.

(60) *See United States v. Taylor*, 487 U.S. 326, 334-35 (1988).

(61) 18 U.S.C. § 3161(a)(1)-(a)(2).

معاً؛ منها جسامة الجريمة، والأسباب التي أدت للتأخير، ومدى تأثير إعادة المحاكمة على غايات القانون وتحقيق العدالة<sup>(62)</sup>. ولم يتبن القانون الفيدرالي الأمريكي - على غرار المشرع الفرنسي<sup>(63)</sup> - التعويض كجزء لذلك الانتهاك<sup>(64)</sup> كونه يمثل إنكاراً للعدالة<sup>(65)</sup>.

## الفرع الرابع

### انتهاك مبدأ الشرعية الإجرائية (Due Process)

من خلال مراجعة النصوص التشريعية المتعلقة بقواعد التقادم، يمكن القول إن هذه القواعد تلعب دوراً محدوداً في تقديم ضمانات فعالة حيال الاتهامات الجنائية التي تخل بحق المتهم في المحاكمة السريعة<sup>(66)</sup>، ولا يقتصر الأمر في الحماية على قواعد التقادم وقوانين المحاكمة السريعة، بل نجد أن مبدأ الشرعية الإجرائية (Due Process)<sup>(67)</sup> الدستوري يسهم في تعزيز تلك الحماية.

لذلك قضت المحكمة العليا الأمريكية بأن الاتهامات الجنائية المتأخرة قد تنتهك مبدأ الشرعية الإجرائية، متى ترتب عليها انتهاك للمفاهيم الأساسية للعدالة والتي تشكل الأساس التاريخي والأصيل للمجتمع المدني والسياسي<sup>(68)</sup>. وعلى الرغم من أن المحكمة العليا - من خلال تاريخها - لم تجد في قضية ما تطبيقاً لذلك الانتهاك، إلا أن المحاكم الأدنى وجدت ذلك في بعض الحالات<sup>(69)</sup>.

(62) In *United States v. Taylor*, 487 U.S. 326 (1988), the Supreme Court held that a trial court must examine each statutory factor in *deciding* to dismiss charges with prejudice. The Court in *Taylor* found that a minor violation of the time limitations of the act that did not prejudice the defendant's trial preparation did not justify the dismissal with prejudice of an indictment charging serious drug offenses.

(63) فتية محمد قوراري، حق المتهم في المحاكمة خلال مدة معقولة، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، السنة 30، العدد 3، 2006، ص 327.

(64) عقل بن يوسف، حق المتهم في محاكمة جنائية سريعة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 8، العدد 3، 2011، ص 81.

(65) أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، دار الشروق، القاهرة، 2006، ص 527.

(66) *id.*

(67) يمكن القول إن هذا المبدأ يمثل ضمان الحقوق أو حق الإجراء العادل، فهو مبدأ يفرض واجباً قانونياً على الدولة باحترام جميع الحقوق القانونية التي يمتلكها الفرد، وبالتالي عندما تضر الحكومة فرداً ما دون اتباع المسار القانوني الصحيح، تكون قد خرقت حق الإجراء العادل، ما يسيء بدوره لحكم القانون.

(68) *id.* At 790 (quoting *Mooney v. Holohan*, 294 U. S. 103, 112 (1935)).

(69) *See*, e.g. *Howell v. Barker*, 904 F. 2d 889 (4th Cir. 1990).

ويتعين القول إن المدعى عليه يتعين عليه - لإثبات ذلك الانتهاك - إثبات أنه تضرر من التأخير في إجراءات الاتهام، فإذا نجح في ذلك، ستقوم عادة المحكمة بفحص السبب الذي أدى للتأخير، وإذا وجدت المحكمة أن ذلك التأخير كان لتحقيق غرض وحيد، وهو الحصول على ميزة تكتيكية في الدعوى لصالح جهة الادعاء على حساب المدعى عليه، غالباً ستقضي بأن ذلك التأخير من شأنه انتهاك المبادئ الأساسية للعدالة.

في قضية الولايات المتحدة ضد لوفاسكو (United States v. Lovasco)<sup>(70)</sup>، انتهت المحكمة العليا الأمريكية إلى أن تأخير الاتهام بسبب رغبة جهة الاتهام بإجراء المزيد من التحقيقات الجنائية الإضافية ليس من شأنه القول بانتهاك المبادئ الأساسية للعدالة، حتى ولو كانت جهة التحقيق - قبل إجراء التحقيقات الإضافية - تملك الأدلة الكافية للاتهام، وحتى لو ثبت أن المدعى عليه قد تضرر بالفعل من هذا التأخير أو التحقيقات الإضافية<sup>(71)</sup>.

ونعتقد أن موقف المحكمة في قضية لوفاسكو (Lovasco) يعتبر متشدداً، لأنه يترك المدعى عليه دون تدبير، رغم أنه تعرض للضرر من جراء التأخير في الاتهام، والذي كان يمكن اتخاذه بسبب كفاية الأدلة. ويرى القاضي مارشال (Marshall) عضو المحكمة العليا الأمريكية أن تبني قاعدة مخالفة من شأنه إجبار وكلاء النيابة العامة على إحالة قضايا كان من شأن إجراء تحقيقات إضافية فيها إثبات ضعفها، وعدم صلاحية أو أهلية إحالتها للمحكمة، وذلك لأسباب لا تتعلق بقوة القضية من حيث الأدلة. كما يضيف أن تبني قاعدة مخالفة من شأنه إجبار جهات الاتهام على إحالة قضايا قبل أن تسهم في حل تحقيقات قضايا أو جرائم أخرى ذات صلة ارتكبتها المدعى عليه أو شركاؤه.

(70) 431 U. S. 783 (1977).

(71) See *id.* At 796.

## الخاتمة

جاءت هذه الدراسة لتتناول موضوعاً أغلب الأنظمة القانونية في البلدان العربية لا تعرفه أو تفرّه وهو حق المتهم في محاكمة سريعة، لذلك اتخذت هذه الدراسة من النظام القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية مجالاً لها، وفي سبيل تحليل هذا الحق ومعرفة أحكامه، قامت الدراسة بالتركيز على رأي المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية في قضية باركر «Barker»، مع عدم إغفال الجانب التشريعي لهذا الحق، من خلال قانون المحاكمة السريعة الفيدرالي الأمريكي الصادر في عام 1974.

## أولاً- النتائج

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- (1) قام المشرع في الولايات المتحدة الأمريكية بتنظيم حق المتهم في المحاكمة السريعة، من خلال النص الدستوري الخاص بالتعديل السادس، كما أصدر المشرع الأمريكي القانون الفيدرالي في عام 1974 والذي تضمن العديد من الأحكام والضمانات الإجرائية المكتملة للأحكام الواردة بالنص الدستوري.
- (2) تعددت الضمانات التي قررها المشرع الأمريكي بغرض تحقيق مبدأ العدالة السريعة، وذلك من خلال قانون المحاكمة السريعة وقوانين التقادم، علماً بأن القانون الأول جاء لمواجهة المحاكمة، بينما نظم الثاني الإجراءات ما قبل المحاكمة.
- (3) تبدأ الاستفادة من الحق في المحاكمة السريعة من وقت القبض على المتهم، أو من وقت إحالة لائحة الاتهام إلى المحكمة المختصة.
- (4) تبنت المحكمة العليا في سبيل معرفة مدى انتهاك الحق في محاكمة سريعة معياراً مكوناً من أربعة عوامل وهي: تحديد مدة التأخير، وسبب التأخير، ومدى تمسك المتهم بحقه في المحاكمة السريعة، ومدى ترتب ضرر من جرأء التأخير في إجراءات المحاكمة.
- (5) لم تتبن المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة محددة المعالم (Bright Line Rule)، بل تركت الأمر في تحديد انتهاك الحق في المحاكمة السريعة لمحاكمة الموضوع بحسب ظروف كل قضية على حدة.

- (6) لما كان الحق في المحاكمة السريعة سلاحاً ذا حدين بالنسبة للمتهم ذاته، فقد اشترطت المحكمة العليا ضرورة التمسك بهذا الحق من قبل المتهم للتدليل على حصول انتهاك له.
- (7) قررت المحكمة أنه في تقرير مدى حصول انتهاك للحق في المحاكمة السريعة يتعين البحث عن أسباب ذلك التأخير، وما إذا كان للمتهم دور فيها، لذلك قرر المشرع الفيدرالي ضرورة استبعاد بعض المدد الزمنية التي تتخلل المحاكمة، متى كانت راجعة للمتهم أو من شأنها تحقيق العدالة.
- (8) تبنى المشرع الفيدرالي جزاء لانتهاك الحق في المحاكمة السريعة، حيث جعل الخيار للمحكمة التي تفصل بالنزاع بين جزاء رفض الدعوى (التهم) مع إمكانية إعادة المحاكمة أو من دون تلك الإمكانية.
- (9) في سبيل تحديد الجزاء الأنسب، قرر المشرع التزاماً على محكمة الموضوع بضرورة فحص العوامل التالية: جسامة الجريمة، والأسباب التي أدت للتأخير، ومدى تأثير إعادة المحاكمة على غايات القانون وتحقيق العدالة.
- (10) أوجدت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية أساساً آخر للقول بإمكانية حدوث انتهاك للحق في المحاكمة السريعة يختلف عن الأساس التقليدي، حيث قررت أن الاتهامات الجنائية المتأخرة قد تنتهك مبدأ الشرعية الإجرائية متى ترتب عليها انتهاك للمفاهيم الأساسية للعدالة، والتي تشكل الأساس التاريخي والأصيل للمجتمع المدني والسياسي.

## ثانياً- التوصيات

في ضوء نقاشات الدراسة وما توصلت إليه من نتائج، نقدم التوصيات التالية:

- (1) نوصي المشرع الكويتي بضرورة تبني تنظيم تشريعي متكامل لفكرة حق المتهم في محاكمة سريعة، وعدم الاكتفاء بالنصوص الخاصة في تقادم الدعوى الجنائية، خصوصاً إذا أخذنا بالاعتبار أن المشرع الكويتي صادق على العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تضمنت هذا الحق.
- (2) يجب أن يتميز التنظيم التشريعي المراد تبنيه بالدقة والتفصيل، من حيث المدد والأسباب المقبولة للتأخير، والجزاء المترتب على الإخلال بحق المتهم في محاكمة سريعة.

(3) كما نوصي بأن يتبنى المشرع الكويتي مبدأ السلطة التقديرية في تحديد الأسباب المقبولة للتأخير، وما إذا كانت هذه الأسباب من شأنها التأثير على المحاكمة ونتائجها، كما ينبغي أن يكون هذا التنظيم التشريعي لمصلحة الطرف الأضعف في الخصومة القضائية وهو المتهم.

(4) لا يوجد ما يحول دون استفادة المشرع الكويتي من الأنظمة المقارنة الأخرى التي لم تتعرض لها هذه الدراسة كالنظام الفرنسي وتبني أحكامه والجزاء المترتبة على الإخلال بحق المتهم في محاكمة سريعة ومنها التعويض.

## المراجع

### أولاً- باللغة العربية

- أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، دار الشروق، القاهرة، 2006.
- أكرم طراد محمد الفايز، السرعة في المحاكمات الجزائية بين النظرية والتطبيق: دراسة في القانون الجزائي الأردني، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد 33، العدد الأول، 2018.
- عقل بن يوسف، حق المتهم في محاكمة جنائية سريعة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 8، العدد 3، 2011.
- فتيحة محمد قوراري، حق المتهم في المحاكمة خلال مدة معقولة، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، السنة 30، العدد 3، 2006.
- غنام محمد غنام، حق المتهم في محاكمة سريعة في القانون الأمريكي، القسم الأول، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، السنة 16، العدد 1، 1997.

### ثانياً- باللغة الأجنبية

- Akhil Reed Amar Foreword: Sixth Amendment First Principles, 84 Geo. L.J. 641, (1996).
- Anthony G. Amsterdam, Speedy Criminal Trial: Rights and Remedies, 27 Stan. L. Rev. 525 (1975).
- B. Richard Uviller, Barker v. Wingo: Speedy Trial Gets a Fast Shuffle, 72 Colum. L. Rev. 1376 (1972).
- Bureau of Justice Statistics, U.S. Dep't of Justice, Compendium of Federal Justice Statistics, 2002 (September 2004).
- Burke O'Hara Fort et al., U.S. Dep't of Justice, Speedy Trial 153 (1978).
- George c. Thomas III, Remapping the Criminal Procedure Universe, 83 Va. L. Rev. 1819, 1845-47(1997) (reviewing Akhil Reed Amar, The Constitution and Criminal Procedure; First Principles (1997).



- George S. Bridges, The Speedy Trial Act of 1974: Effects on Delay in Federal Criminal Litigation, 73 J. of Crim. L. & Criminology 50, 50-51 (1982).
- Gregory P.N. Joseph, Speedy Thai Rights in Application, 48 Fordham L Rev. 611, 619 (1980).
- J. Anthony Chavez, Statutes of Limitations and the Right to a Fair Trial, 10 Crim. Just 2 (Summer 1995).
- John C. Godhold, Speedy Thai — Major Surgery for a National III, 24 Ala. L. Rev. 265 (1972).
- Richard S. Frase, The Speedy Trial Act of 1974, 43 U. Chi. L. Rev. 667 (1976).

## المحتوى

الصفحة	الموضوع
17	الملخص
18	المقدمة
22	المطلب الأول- حق المتهم في المحاكمة السريعة من حيث البداية والإخلال
22	الفرع الأول- وقت بدء سريان الحق
26	الفرع الثاني- فترة التأخير اللازمة للقول بوجود إخلال بحق المتهم في محاكمة سريعة
27	الفرع الثالث- أسباب التأخير المقبولة وغير المقبولة
29	المطلب الثاني- متطلبات الإخلال بحق المتهم في محاكمة سريعة وجزاؤه
30	الفرع الأول- تمسك المتهم بحقه في المحاكمة السريعة
31	الفرع الثاني- الضرر
33	الفرع الثالث- جزاء انتهاك حق المتهم في المحاكمة السريعة
35	الفرع الرابع- انتهاك مبدأ المشروعية (Due Process)
37	الخاتمة
40	المراجع